قـرر :

مادة ١ ـ عين السيدان زكى حسن منصور وابراهيم على عشماوى مراقبين لحسابات شركة الحديد والصلب المصرية لعام ١٩٦٠

مادة ٢ ـ على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٣ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٧ يوليه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٢٥ لسنة ١٩٦٠

بتعيين مراقب لحسابات الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته

رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة ؛

وعلى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية ؛

قـرر :

مادة ١ ـ عين السيد / يوسف نبيه مراقبا لحسابات الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته لعام ١٩٦٠

مادة ٢ ـ على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٣ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٧ يوليه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٢٦ لسنة ١٩٦٠

بتعيين مراقبين لحسابات بنك الاتحاد التجارى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة ؛

وعلى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية ؛

قـرر :

مادة ١ ـ عين السيدان أحمد الحلبى ومصطفى محمود عفيفى مراقبين لحسابات بنك الاتحاد التجارى لعام ١٩٦٠

مادة ٢ ـ على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٣ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٧ يوليه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠

باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ ؛

قـرر :

مادة ١ ـ تعتمد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة للسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ وفقا للبيانات الواردة فى الملحق (ا) المرفق بهذا القرار فيما يخص الإقليم الجنوبى والملحق (ب) المرفق بهذا القرار فيما يخص الإقليم الشمالى .

مادة ٢ — على وزير التخطيط القومى تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٤ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٨ يوليه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

ملحق (١)

بيـان الأهداف العامة

لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة

فى السنوات (١٩٦٠ — ١٩٦٥)

فى الإقليم الجنوبى

تحقيقا لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، تعتمد الأهداف العامة التالية لخطة السنوات الخمس الأولى (١٩٦٠ — ١٩٦٥) :

(أولا) الدخل القومى :

يعتمد تنفيذ الخطة العامة للسنوات الخمس (١٩٦٠ — ١٩٦٥) بما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بنسبة ٤٠ ٪ على قيمته فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ مقيسا بأسعار ثابتة وذلك فى القطاعات المختلفة على الوجه التالى :

القطاع	نسبة الزيادة فى الدخل
الرى والصرف والزراعة	٪٢٨,٠
الصناعة والكهرباء والتشييد	٪٨١,٨
النقل والمواصلات والتخزين	٪٢٠,٦
الخدمات الأخرى	٪٢٥,٠
جملة الاقتصاد القومى	٪٤٠

(ثانيا) الإنتاج المحلى :

وتحقيقا لزيادة الدخل القومى تعتمد زيادة الإنتاج المحلى فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بنسبة ٤٢,٦ ٪ على قيمته فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ فى مختلف القطاعات وذلك على الوجه التالى :

القطاع	نسبة الزيادة فى الدخل
الرى والصرف والزراعة	٪٢٨,٢
الصناعة والكهرباء والتشييد	٪٦٠,١
النقل والمواصلات والتخزين	٪٢١,٥
الخدمات الأخرى	٪٢٦,٠
جملة الاقتصاد القومى	٪٤٢,٦

(ثالثا) برنامج الاستثمار :

وتتم زيادة الإنتاج المحلى بسبب تركيب طاقات انتاجية جديدة واستغلال الطاقات القائمة المعطلة حاليا فى مختلف القطاعات وعن طريق زيادة الكفاية الانتاجية للعمل . ويعتمد برنامج الاستثمار الآتى :

القطاع	الاستثمار (مليون جنيه)
الرى والصرف	١١٩
السد العالى (بدون الكهرباء)	٤٧
الزراعة واستصلاح الأراضى	٢٢٥
الكهرباء (بما فيها محطة كهرباء السد العالى) ...	١٤٠
الصناعة	٤٣٩
النقل والمواصلات والتخزين	٢٣٧
قناة السويس	٣٥
المبانى السكنية	١٧٥
المرافق العامة	٤٩
الخدمات الأخرى	١١١
الزيادة فى المخزون السلعى	١٢٠
المجموع	١٦٩٧

وذلك بالأسعار السائدة فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ شاملا ما ينفذه القطاع العام والقطاع الخاص ومتضمنا ثمن الأرض اللازمة للمشروعات بما مجموعه ٦٣ مليون جنيه .

(رابعا) القوى العاملة :

(ا) عدد المشتغلين :

وتنفيذا لسياسة الدولة الديموقراطية الاشتراكية التعاونية ، وتحقيقا لخلق فرص للعمل للمواطنين يتقرر زيادة العمالة فى المجتمع فى السنوات الخمس القادمة وفى القطاعات المختلفة على الوجه التالى :

القطاع	نسبة زيادة العمالة
الرى والزراعة	١٧,٠ ٪
الصناعة والكهرباء والتشييد	٢٥,٤ ٪
النقل والمواصلات والتخزين	٣,٢ ٪
الخدمات الأخرى	١٥,٢ ٪
فى القطاعات جملة	١٧,٠ ٪

(ب) الأجور :

تتقرر زيادة مجموع الأجور والمرتبات فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ بما لا يقل عن ٣٤ ٪ من قيمتها فى سنة ١٩٦٠/١٩٥٩

(ج) إنتاجية العمل ورأس المال :

ونظرا للتوسع فى إنشاء المشروعات الإنتاجية الحديثة فى مختلف القطاعات وتحسين المستوى الفنى والعلمى والتنظيمى فى الانتاج فإنه يتقرر اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لزيادة نصيب العامل الواحد من الانتاج فى القطاعات المختلفة فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ عنها فى سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ بالنسب الآتية :

القطاع	نسبة زيادة إنتاج العامل
الزراعة	٩,٠ ٪
الصناعة والكهرباء والتشييد	٢٩,٤ ٪
النقل والمواصلات والتخزين	١٧,٠ ٪
الخدمات الأخرى	٩,٠ ٪
فى جميع القطاعات	٢١,٨ ٪

كما يتقرر الإفادة القصوى من القوى البشرية التى تعتبر فى المجتمع الديموقراطى الاشتراكى التعاونى أساسا وذخرا .

(خامسا) ونظرا لأهمية التجارة الخارجية والنقد الأجنبى فى الخطة فإنه يتقرر :

(ا) زيادة الصادرات السلعية بنسبة ٣٥,٤ ٪ فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ عن قيمتها فى سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ (بأسعار ثابتة) .

(ب) أن تقل نسبة قيمة القطن الخام المصدر تدريجيا إلى مجموع السلع المصدرة من ٦٧ ٪ فى سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ إلى ٥٥ ٪ فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٤

(ج) تخصص المتحصلات من النقد الأجنبى عن طريق الصادرات السلعية والصادرات غير المنظورة والموارد الأخرى فى ميزانية نقدية تعد سنويا لاستيراد السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية التى تضمن تنفيذ برنامج الاستثمار العام فى الخطة وتحقيق مستوى الإنتاج المقدر تزايده عاما بعد عام ولتحويل المبالغ اللازمة إلى الخارج للأغراض المختلفة .

(د) يراعى فى تقديرات النقد الأجنبى الوفاء بالالتزامات التى تنشأ فى المستقبل بسبب برنامج التنمية .

(سادسا) الادخار والتمويل :

(ا) تتقرر زيادة نسبة الادخار المحلى إلى مجموع الدخل القومى من ١١ ٪ فى سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ إلى ٢١ ٪ فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ بما يحقق تمويل البرنامج الاستثمارى بما لا يقل نسبته عن ٦٥ ٪ من مجموع تكاليف البرنامج مع ضمان التمويل اللازم للإنتاج والتشغيل والاستهلاك على الوجه المبين فى الخطة .

(ب) تخصص الموارد التمويلية الإضافية التى يتم الحصول عليها من الخارج بالشروط والأوضاع التى تتفق وسياسة الدولة لاستكمال تمويل البرنامج الاستثمارى .

(سابعا) الاستهلاك :

لرفع مستوى معيشة الشعب كافة وتقليل الفوارق بين مختلف طبقاته وفئاته فى مستويات المعيشة ومستوى الخدمات ، تتخذ الإجراءات لزيادة الاستهلاك من السلع والخدمات بما لا يتعدى ٢٤ ٪ مع مراعاة ما يلزم لتحقيق الأهداف الإنمائية والعمل على ملافاة أسباب التضخم وارتفاع مستوى الأسعار محافظة على صالح الطبقات محدودة الدخل .

(ثامنا) التنظيم الفنى والإدارى :

تتخذ الإجراءات لتنظيم وتدعيم الأجهزة العامة وزيادة كفاءتها الفنية والإدارية بما يتلاءم مع الأعباء الملقاة على عاتقها فى تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها بالتعاون مع هيئات الشعب وتنظيماته وذلك فى حدود النفقات والتكاليف المتضمنة فى تقديرات الخطة .

(تاسعا) :

(أ) تعتمد التقديرات التالية بشأن الدخل والإنتاج والعمالة والأجور والصادرات والاستهلاك فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ باعتبارها سنة الأساس السابقة على تنفيذ الخطة .

القطاع	الدخل (مليون جنيه)	الإنتاج (مليون جنيه)	العمالة (ألف شخص)
الزراعة	٤٠٠	٥٧٤	٣٢٤٥
الصناعة والكهرباء	٢٧٣	١٠٩٤	٦٣٢
التشييد	٥٢	١١٥	١٧٠
النقل والمواصلات		١٣٥	٢١٩
الخدمات الأخرى	٤٦٠	٦٠٧	١٧٠٩
المجموع	١٢٨٢	٢٥٢٥	٥٩٧٥

مجموع الأجور : ٥٧٠ مليون جنيه

الصادرات السلعية : ١٧٢ « « .

الاستهلاك : ١١٤٤ « « .

(بأسعار ١٩٥٩/١٩٦٠)

(ب) كما تعتمد التعديلات التى يتم إدخالها على هذه التقديرات والتى تصدر بقرار من وزير التخطيط القومى .

(ج) تعتبر الأهداف الواردة فى الخطة منسوبة إلى التقديرات المعدلة ويلزم تنفيذها .

(عاشرا) يصدر وزير التخطيط القومى التقديرات التفصيلية لخطة وأهدافها المختلفة وفقا للأسس والقواعد والتعريفات المتبعة فى إعدادها وتعتبر هذه التقديرات والأسس والقواعد مذكرة تفسيرية لخطة .

ملحق (ب)

بيان الأهداف العامة

لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة

فى السنوات (١٩٦٠ - ١٩٦٥)

فى الإقليم الشمالى

تحقيقا لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، تعتمد الأهداف العامة التالية لخطة السنوات الخمس الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) :

(أولا) الدخل القومى :

يعتمد تنفيذ الخطة العامة للسنوات الخمس (١٩٦٠ — ١٩٦٥) بما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى فى سنة ١٩٦٤/٥-١٩ بنسبة ٤٠٪ على قيمته الوسطية مقيسا بأسعار ثابتة وذلك فى القطاعات المختلفة على الوجه التالى :

القطاع	نسبة الزيادة فى الدخل
الزراعة	٣٢٪
الصناعة والكهرباء والتشييد	٦٩٪
النقل والمواصلات	٤٥٪
الخدمات الأخرى	٣٦٪
جملة الاقتصاد القومى	٤٠٪

(ثانيا) الإنتاج المحلى :

وتحقيقا لزيادة الدخل القومى تعتمد زيادة الإنتاج المحلى فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ بنسبة ٤١,٥٪ على القيمة الوسطية للانتاج فى مختلف القطاعات وذلك على الوجه الآتى :

القطاع	نسبة الزيادة فى الدخل
الزراعة	٣٣,٥٪
الصناعة والكهرباء والتشييد	٦٧,٠٪
النقل والمواصلات	٤٥,٠٪
الخدمات الأخرى	٣٦,٠٪
جملة الاقتصاد القومى	٤١,٥٪

ثالثا ـ برنامج الاستثمار : وتتم زيادة الانتاج المحلى بسبب تركيب طاقات إنتاجية جديدة واستغلال الطاقات القائمة المعطلة حاليا فى مختلف القطاعات وعن طريق زيادة الكفاية الانتاجيـــة للعمل . ويعتمد برنامج الاستثمار الآتى :

القطاع	الاستثمار (مليون ليرة)
الرى واستصلاح الأراضى	٨٣٠
الزراعة والصوامع	٢٧٠
الكهرباء	٦٣
الصناعة	٤٤٦
النقل والمواصلات	٥٣٧
المبانى السكنية	٢٦٠
المرافق العـامة	٣٢
الخدمات الأخرى	١٩٢
الزيادة فى المخزون السلعى	٩٠
المجموع	٢٧٢٠

رابعا ـ القوى العاملة :

(ا) عدد المشتغلين :

وتنفيذا لسياسة الدولة الديموقراطية الاشتراكية التعاونية وتحقيقا لخلق فرص العمل للمواطنين يتقرر زيادة المشتغلين فى المجتمع فى السنوات الخمس القادمة وفى القطاعات المختلفة على الوجه التالى :

القطاع	نسبة زيادة العمالة
الزراعة	٢٤,٣ ٪
الصناعة والكهرباء والتشييد	٦٨,٢ ٪
القطاعات الأخرى	٤٢,٢ ٪
جملة الزيادة فى العمالة	٣٤,٤ ٪

(ب) الأجور :

تتقرر زيادة مجموع الأجور والمرتبات فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ بما لا يقل عن ٣٤٪ من قيمتها الوسطية .

(ج) إنتاجية العمل ورأس المـال :

ونظرا للتوسع فى إنشاء المشروعات الإنتاجية الحديثة فى مختلف القطاعات وتحسين المستوى الفنى والعلمى والتنظيمى فى الإنتاج فإنه يتقرر اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لزيادة نصيب العامل الواحد من الإنتاج فى القطاعات المختلفة فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ عن الأرقام الوسطية لها بالنسبة الآتية :

القطـــاع	نسبة زيادة إنتاج العامل
الزراعة	٢١,١ ٪
الصناعة والكهرباء والتشييد	٤,٠ ٪
القطاعات الأخرى	٢٨,٤ ٪
فى جميع القطاعات	٢٤,٥ ٪

كما يتقرر الإفادة القصوى من القوى البشرية التى تعتبر فى المجتمع الديموقراطى الاشتراكى التعاونى أساسا وذخرا .

(خامسا) ونظرا لأهمية التجارة الخارجية والنقد الأجنبى فى الخطة فإنه يتقرر :

(ا) زيادة الصادرات السلعية بنسبة ٥٠٪ فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ عن قيمتها الوسطية (بأسعار ثابتة) .

(ب) أن يعمل على زيادة نطاق التبادل التجارى بين إقليمى الجمهورية سعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتى فيما يمكن إنتاجه اقتصاديا وما تنشأ الحاجة إليه فى كل من الإقليمين .

ج) تخصص المتحصلات من النقد الأجنبي عن طريق مكتب القطع فى ميزانية نقدية تعد سنويا لاستيراد احتياجات القطاعين العام والخاص من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية التى تضمن تنفيذ برنامج الاستثمار فى الخطة وتحقيق مستوى الإنتاج المقدر تزايده عاما بعد عام ولتحويل المبالغ اللازمة إلى الخارج للأغراض المختلفة .

د) يراعى فى تقديرات النقد الأجنبي الوفاء بالالتزامات التى تنشأ فى المستقبل بسبب برنامج التنمية .

(سادسا) الادخار والتمويل :

(ا) تتقرر زيادة نسبة الادخار المحلى إلى مجموع الدخل القومى من ١١,٤٪ فى سنة الأساس إلى ١٤,٣٪ فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بما يحقق تمويل البرنامج الاستثمارى بما لا يقل نسبته عن ٧٢٪ من مجموع تكاليف البرنامج مع ضمان التمويل اللازم للإنتاج والتشغيل والاستهلاك على الوجه المبين فى الخطة .

(ب) تخصص الموارد التمويلية الإضافية التى يتم الحصول عليها من الخارج بالشروط والأوضاع التى تتفق مع سياسة الدولة لاستكمال تمويل البرنامج الاستثمارى .

(سابعا) الاستهلاك :

لرفع مستوى معيشة الشعب كافة وتقليل الفوارق بين مختلف طبقاته وفئاته فى مستويات المعيشة ومستوى الخدمات تتخذ الإجراءات لزيادة الاستهلاك من السلع والخدمات بما لا يتعدى ٣٤,٥٪ مع مراعاة ما يلزم لتحقيق الأهداف الإنمائية والعمل على ملافاة أسباب التضخم وارتفاع مستوى الأسعار محافظة على صالح الطبقات محدودة الدخل .

(ثامنا) التنظيم الفنى والإدارى :

تتخذ الإجراءات لتنظيم وتدعيم الأجهزة العامة وزيادة كفاءتها الفنية الإدارية بما يتلاءم مع الأعباء الملقاة على عاتقها فى تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها بالتعاون مع هيئات الشعب وتنظيماته وذلك فى حدود النفقات التكاليف المتضمنة فى تقديرات الخطة .

(تاسعا) يصدر وزير التخطيط القومى التقديرات التفصيلية للخطة وأهدافها المختلفة وفقا للأسس والقواعد والتعريفات المتبعة فى إعدادها تعتبر هذه التقديرات والأسس والقواعد مذكرة تفسيرية للخطة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قـرر :

مادة ١ — تجدد إعارة الأستاذ محمد شلبي يوسف المستشار بمجلس الدولة لشغل وظيفة رئيس إدارة التشريع والقضايا بولاية طرابلس الغرب بالمملكة الليبية المتحدة لمدة سنتين جديدتين تبدآن من ٢٦ مايو سنة ١٩٦٠ التاريخ التالى لانتهاء مدة إعارته الأولى ، على أن تشغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة وعلى أن يعامل ماليا طبقا لنص البند الأول من القواعد المالية للموظفين المعارين التى وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٢ — يعار الأستاذ بشير حسين بشير النائب بمجلس الدولة للعمل بهيئة الإذاعة ، لمدة سنة تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بها على أن تشغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٣ — تجدد إعارة كل من الأستاذين عبد الستار عبد الباقى آدم المستشار بمجلس الدولة ويوسف شلبي يوسف النائب به للعمل بوزارة الأوقاف الأول رئيسا للإدارة القانونية بالوزارة والآخر لمعاونته فى الإدارة المذكورة ، وذلك لمدة سنة تبدأ من ١٥ يوليه سنة ١٩٦٠ التاريخ التالى لانتهاء مدة الإعارة الأولى ، على أن تشغل الوظيفتان بدرجتيهما بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٤ — على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٢ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٧ يوليه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر